الإصدار الثالث والعشرون
المجلد (6) العدد (3)
25 أغسطس 2026
المجلة الدولية للنشر العلمي

الاطار القانوني لدور القوات المسلحة في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام المستدام في ليبيا

عقيد دكتور/ هيثم مفتاح عبيد

https://doi.org/10.65723/RMSP3072

الملخص

تناول هذا البحث الإطار القانوني والمؤسسي المحدد لدور القوات المسلحة في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام المستدام في دولة ليبيا. يهدف البحث إلى تفكيك الإشكاليات القانونية والدستورية المتعلقة بالمرجعية الحاكمة لعمل المؤسسة العسكرية، ومدى كفاية النصوص التشريعية في تنظيم مهام حماية الحدود، وتفكيك الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون، وإدماج العناصر المسلحة في مؤسسات الدولة الرسمية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك النصوص والأطر القانونية، إلى جانب المنهج المقارن لتقييم التجربة الليبية في ضوء الأطر والأدبيات المستقرة في بناء السلام وإدارة الصراعات. وتوصلت الدراسة إلى أن غياب الإطار الدستوري الموحد والازدواجية المؤسسية يمثلان العائق الأكبر أمام اضطلاع القوات المسلحة بدور قانوني متكامل في حماية السلام، وأن تعزيز دولة القانون وضبط التوصيف القانوني لمهام الجيش يشكلان ركيزة أساسية لأي استراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية وبناء استقرار

الكلمات المفتاحية: الاطار القانوني، دور القوات المسلحة، تحقيق المصالحة الوطنية، السلام المستدام، ليبيا.

مقدمة البحث:

تمثل مرحلة ما بعد الصراعات المسلحة والنزاعات الأهلية اختباراً حرجاً لمدى قدرة الدولة على استعادة هيكلها المؤسسي وسيادتها القانونية. وفي الحالة الليبية، تتضاعف تعقيدات الانتقال السلمي بفعل التشظي المؤسسي، وانتشار السلاح خارج الأطر الرسمية، وتعدد المبادرات والمسارات التي حاولت معالجة الصراع دون التأسيس لمرجعية قانونية ودستورية صلبة. تُعد القوات المسلحة الركيزة الأساسية لحماية السيادة الوطنية، وضبط الأمن القومي، وتوفير البيئة الأمنية الضامنة لإنجاح مسارات المصالحة الوطنية وبناء السلام.

ومع ذلك، فإن غياب الإطار القانوني الموحد وتعدد الأجسام التشريعية والتنفيذية أدى إلى ارتباك في التوصيف القانوني لمهام الجيش وحدود تدخلاته في الشأن الداخلي ومسارات العدالة الانتقالية. يسعى هذا البحث إلى إماطة اللثام عن الأبعاد القانونية والدستورية التي تحكم عمل القوات المسلحة في ليبيا، وكيفية إعادة هيكلة الدور العسكري تحت مظلة سيادة القانون والشرعية الدستورية لتحويل المؤسسة العسكرية من طرف في النزاع إلى ضامن ومحفز للسلام المستدام.

أهداف البحث

1. الوقوف على القوانين والتشريعات والدساتير المؤقتة التي تنظم دور القوات المسلحة في ليبيا وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.
2. تقييم القواعد القانونية المنظمة لجمع السلاح وتفكيك الجماعات المسلحة وإعادة دمجها وفق الأطر الرسمية.
3. بيان التكييف القانوني لمفهوم السيادة وتأمين الحدود الوطنية كشرط رئيسي لبناء السلام المستدام.
4. صياغة توصيات ومحددات تشريعية تضمن تحويل القوات المسلحة إلى حامي ومحفز لمسار المصالحة الوطنية الشاملة.

أهمية البحث:
تكمن أهمية هذا البحث في معالجته لإحدى أعقد القضايا القانونية والسياسية في ليبيا المعاصرة؛ إذ يربط بين النظرية القانونية للسيادة والتنظيم الدستوري للدولة من جهة، وبين الواقع العملي لإدارة الصراع وبناء السلام من جهة أخرى. وتتضح الأهمية النظرية في إثراء المكتبة القانونية والسياسية بالدراسات التي تركز على الدور المزدوج للمؤسسات العسكرية (الأمني والقانوني) في بيئات ما بعد النزاع، بينما تتمثل الأهمية العملية في تقديم صياغات ورؤى قانونية يمكن لصناع القرار واللجان التشريعية الاستفادة منها في هيكلة المؤسسة العسكرية وكتابة النصوص الدستورية المنظمة للسلام والمصالحة.

أسئلة البحث:
1. ما هو الواقع التشريعي والدستوري الحاكم لمهام وصلاحيات القوات المسلحة الليبية في البيئة الانتقالية؟
2. كيف يؤثر التكييف القانوني لفهوم السيادة وحماية الحدود على استقرار الدولة ومسار بناء السلام؟
3. ما هي الآليات التشريعية الواجب اتباعها لجمع السلاح وتفكيك التشكيلات الموازية وإعادة الدمج في أجهزة الدولة؟
4. كيف يمكن تأطير دور القوات المسلحة كضامن قانوني لمسارات المصالحة الوطنية وإعادة البناء دون الوقوع في محاذير التسييس؟

منهج البحث:
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال رصد النصوص التشريعية والدستورية المقارنة والوطنية، وتحليل اتفاقات التسوية السياسية ومشاريع القوانين ذات الصلة للمؤسسة العسكرية. كما استعانت الدراسة بالمنهج المقارن لاستقراء تجارب وبحوث بناء السلام وإدارة الصراعات في المجتمعات الانتقالية ومقارنتها بالحالة الليبية لضمان الوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

هيكلية البحث:
المبحث الأول :الإطار الدستوري والقانوني للسيادة ودور القوات المسلحة في التنظيم الدولي والوطني.
المطلب الأول :المفهوم القانوني للسيادة الوطنية وحدود التدخل العسكري في الفكر السياسي والقانوني.
المطلب الثاني :النظام التشريعي الحاكم للمؤسسة العسكرية وضوابط التحول الديمقراطي في البيئة الانتقالية.
المبحث الثاني :القوات المسلحة وآليات تفكيك الصراع وبناء السلام المستدام في ليبيا.
المطلب الأول :التكييف القانوني والأمني لتأمين الحدود وسيطرة الدولة على السلاح.
المطلب الثاني :التكييف التشريعي لإدارة النزاعات، وتفكيك المليشيات، ودعم المصالحة الوطنية.
خاتمة ونتائج وتوصيات.

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني للسيادة ودور القوات المسلحة في التنظيم الدولي والوطني
يشكل الإطار القانوني والدستوري الحاكم للدولة الركيزة الأساسية التي تستمد منها المؤسسة العسكرية شرعيتها ووظائفها التنظيمية؛ إذ لا يمكن تصور وجود قوة عسكرية انضباطية تعمل لصالح النفع العام دون الاستناد إلى نصوص قانونية صريحة تنظم صلاحياتها، وتحدد العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة المسلحة. يناقش هذا المبحث الأبعاد النظرية والقانونية لمفهوم السيادة وتطورها في التنظيم الدولي، إضافة إلى القواعد التشريعية التي تضمن ضبط المؤسسة العسكرية ومنع تسييسها لضمان قيامها بدورها في التحول الديمقراطي وبناء السلام.

المطلب الأول: المفهوم القانوني للسيادة الوطنية وحدود التدخل العسكري في الفكر السياسي والقانوني
تُعتبر السيادة الركن الأساسي في تشكيل الدولة الحديثة، والأساس القانوني الذي يضمن قيامها بوظائفها الحصرية في السيطرة الإقليمية وممارسة السلطة الأمنية والتشريعية دون تدخل خارجي. وتتأسس النظرية التقليدية للسيادة على فكرة السلطة الآمرة والكاملة التي لا تعلوها سلطة أخرى في المجال الداخلي، والمستقلة في علاقاتها الدولية عن أية إرادة خارجية. غير أن التطورات التي لحقت بالتنظيم الدولي المعاصر وأحكام القانون الدولي أوجدت تحولات مفهومية وإعادة صياغة لعلاقة السيادة بحقوق الإنسان وبناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات المسلحة.

ترتبط السيادة في النظم السياسية الحديثة بالفكرة العقدية التي تجعل الشعب مصدر السلطات، وتُخضع مؤسسات الدولة القهرية والصلبة—وعلى رأسها القوات المسلحة—للشرعية القانونية والأحكام الدستورية المنظمة. وتصبح القوة المسلحة التابعة للدولة أداة حصرية لحماية السيادة الوطنية، وفرض حماية القانون، ومنع بروز أي جماعات مسلحة منافسة للكيان المؤسسي الرسمي[1].

ومع ذلك، شهد مفهوم السيادة تغيرات عميقة في ظل التنظيم الدولي المعاصر والمنظمات الدولية؛ حيث لم تعد السيادة درعاً مطلقا يتيح للدولة التصرف دون ضوابط، بل أصبحت مقترنة بالتزامات دولية تحكم التدخل والأمن الإنساني والحماية الدولية لحقوق الإنسان. انعكس هذا التحول بشكل مباشر على كيفية التعاطي مع الصراعات الداخلية والأزمات الأمنية الأهلية؛ إذ باتت الشرعية القانونية للأنظمة والجيوش مرهونة بمدى التزامها بالقواعد القانونية الدولية والمواثيق الشارعة.

وفي حالات الدولة الانتقالية، تُثار إشكاليات قانونية معقدة حول حدود استخدام القوات المسلحة لحفظ الأمن الداخلي ومدى ملاءمة ذلك مع متطلبات الحماية الدولية ومفاهيم السيادة الوطنية المتطورة[2].

تضاعفت هذه التعقيدات بشكل بارز عقب التحولات الجيوسياسية والعلاقات الدولية المقترنة بالاتفاقيات الأمنية والثنائية التي تبرمها الدول لضبط الأمن وتأمين أراضيها؛ حيث تُطرح مسألة السيادة كإشكالية حقيقية عند تقاطع التزامات الدولة الوطنية مع الترتيبات الأمنية والإقليمية أو القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة.

ففي البيئات الانتقالية المأزومة، يغدو الحفاظ على السيادة رهناً بقدرة القوات المسلحة على امتلاك السيطرة الفعالة والمشروعة على كامل الإقليم الوطني، وتوفير الحماية الأمنية الخالية من الانحياز الفئوي أو الأيديولوجي، مما يعيد للسيادة مضمونها القانوني والمؤسسي الصحيح[3].

كما أن الحماية الدولية لحقوق الإنسان وما استُحدث من مفاهيم مثل مسؤولية الحماية أثرت بشكل جوهري على التكييف القانوني لممارسة السيادة الوطنية، بحيث غدت السيادة لا تعني الفاعلية المطلقة لأجهزة الدولة القمعية، بل المسؤولية القانونية والأخلاقية لحماية السكان والمواطنين داخل حدود الدولة.

وبالتالي، فإن الدور التشريعي والأمني الموكل للجيوش الوطنية يجب أن ينسجم مع المعايير القانونية الدولية التي تحظر الانتهاكات وتلزم القوات المسلحة بالعمل تحت مظلة المحاكمة العادلة وسيادة القانون وحماية المسار الديمقراطي[4].

المطلب الثاني: النظام التشريعي الحاكم للمؤسسة العسكرية وضوابط التحول الديمقراطي في البيئة الانتقالية

يتطلب ضبط مسار التحول الديمقراطي في مجتمعات ما بعد النزاعات صياغة نظام تشريعي ودستوري محكم يحدد مكانة المؤسسة العسكرية ونطاق أعمالها بدقة. إن الإشكالية الأبرز التي تواجه الدول الانتقالية هي النزوع نحو تسييس المؤسسة العسكرية أو انجرارها إلى تجاذبات السلطة السياسية، مما يحولها من مؤسسة ضامنة للاستقرار إلى طرف في الصراع. ومن ثمّ، فإن خضوع القوات المسلحة للإدارة والرقابة المدنية الرشيدة يُعد مبدأ دستورياً حاسماً لتأمين المسار الديمقراطي ومنع التغول السلطوي.

يقوم البناء التشريعي للدول الديمقراطية على قواعد محددة تنظم العلاقة بين السلطات العامة والمؤسسة العسكرية، وتكفل حياد الجيش الوطني واقتصار مهامه على الدفاع عن أراضي الدولة وصون دستورها، وتحت الإشراف الكامل للسلطات التنفيذية والتشريعية المنتخبة[5].

وفي بيئات التحول الديمقراطي المعقدة، مثل الحالة المصرية أو الليبية أو غيرها من تجارب دول العالم الثالث، تظهر أدوار ومؤشرات متعددة للمؤسسات العسكرية تؤثر بصورة مباشرة على فرص التحول السياسي المستقر. فالمؤسسة العسكرية تمتلك غالباً أدوات التنظيم والتماسك المؤسسي في مرحلة الانهيار السياسي؛ غير أن دخولها المباشر في

---

[1] ليلة، محمد كامل : النظم السياسية الدولة والحكومة، بدون طبعة، 1969م، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 45

[2] نعمة، عدنان، السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، بدون طبعة، 1978م، بدون ناشر، بيروت، ص 82

[3] عطوان، خضر عباس، السيادة دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والأمم المتحدة للعام 2008م، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، خريف 2011م، ص 115

[4] عمران، ماجد، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، 2011م، ص 204

[5] عبد الله، عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، ط4، 2002م، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص 178

المعترك السياسي بدون أطر قانونية ناظمة ومحددة بمدد زمنية واضحة قد يعيق بناء المؤسسات المدنية ويولد أزمات ثقة بين أطراف المجتمع.
لذا، تقتضي المصلحة الوطنية وجود أطر قانونية واضحة تحدد الضوابط الدستورية لمشاركة الجيش في تأمين الفترات الانتقالية وإدارة الشأن العام دون المساس بمدنية الدولة[6].
إن تنظيم المنهجية القانونية الحاكمة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي يقتضي العمل وفق منظومة تشريعية تفرق بدقة بين المهام الأمنية القتالية التخصصية، وبين الأدوار الاستثنائية الحاكمة لتأمين مسارات بناء السلام والمصالحات. ويحتاج التحول السياسي إلى تحصين القوانين العسكرية لمنع استخدام السلاح لفرض حلول سياسية بالقوة، وضمان خضوع العقيدة العسكرية لخدمة الشرعية الدستورية المكتسبة من الإرادة الشعبية[7].
علاوة على ذلك، يمثل الإصلاح المؤسسي للقطاع الأمني والعسكري ركيزة أساسية ضمن أدبيات بناء السلام وإدارة الصراعات؛ إذ يهدف إلى إعادة بناء العقيدة الأمنية لتكون قائمة على المواطنة وسيادة القانون، بعيداً عن الولاءات الجهوية أو القبائلية أو الحزبية. فالقوانين والتشريعات الصادرة خلال المراحل الانتقالية يجب أن تركز على إرساء آليات شفافة للمساءلة، وحظر الأنشطة الحزبية داخل أجهزة الجيش، بما يكفل بناء مؤسسة عسكرية احترافية قادرة على دعم العدالة الانتقالية والمصالحة دون التعدي على صلاحيات أجهزة إنفاذ القانون المدنية[8]

المبحث الثاني: القوات المسلحة وآليات تفكيك الصراع وبناء السلام المستدام في ليبيا
تُشكل البيئة الأمنية في ليبيا نموذجاً معقداً لمجتمعات ما بعد الصراع المسلح؛ حيث تتداخل الهياكل العسكرية الرسمية مع المليشيات والتشكيلات المسلحة الموازية، إلى جانب التحديات الحدودية العابرة للحدود الناتجة عن انتشار السلاح. يستعرض هذا المبحث الدور المناط بالقوات المسلحة من الناحية التشريعية والتطبيقية في تأمين الحدود الوطنية، وضبط وتفكيك التشكيلات المسلحة خارج نطاق القانون، ودورها كضامن مؤسسي لمسارات الوساطة والمصالحة الوطنية وبناء السلام المستدام.

المطلب الأول: التكييف القانوني والأمني لتأمين الحدود وسيطرة الدولة على السلاح
يمثل التحكم في المنافذ والحدود البرية والبحرية للبلاد، والتصدي لانتشار وتداول السلاح خارج الأطر الرسمية، الاختبار الأول لسيادة الدولة ومدى فاعلية مؤسستها العسكرية. في ليبيا، أدى الفراغ الأمني عقب عام 2011 إلى تحول الحدود الشاسعة إلى مناطق مفتوحة لتهريب الأسلحة والبضائع، ولأنشطة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. يقتضي هذا الواقع توفير تأطير قانوني وأمني يمنح القوات المسلحة الصلاحيات التشريعية اللازمة لتأمين المناطق الحدودية بالتنسيق مع دول الجوار، وضبط الاستقرار الداخلي.
إن خطوط الحدود الليبية الممتدة عبر بيئات صحراوية قاسية تحولت إلى مركز تهديد استراتيجي نتيجة ضعف آليات السيطرة وغياب المنظومات الأمنية الموحدة؛ مما يوجب وضع تشريعات واستراتيجيات وطنية لفرض الحماية العسكرية والأمنية على هذه النطاقات الحساسة لمنع تدفق التهديدات والأسلحة[9].
وفي إطار الاستراتيجيات الأمنية المقارنة المعنية بتأمين الحدود والمناطق الصحراوية المعقدة، تُبرز التجربة الأمنية المقارنة—كما في الدولة الجزائرية—أهمية وضع أطر قانونية وتنفيذية شاملة للتعامل مع المهددات العابرة للحدود، والتي تحتم تكاملاً وثيقاً بين الوحدات العسكرية المنظمة وبين الأجهزة الشُرَطية وقوات حرس الحدود لمواجهة صدمات الانفلات الأمني في مناطق الجوار.

[6] عبد الرحمن، حمادة محمد عطية، المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية، بدون طبعة، 2006م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، القاهرة، ص 10
[7] حمادة محمد عطية عبدالرحمن، المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، القاهرة، 2006م، ص 10
[8] الخزندار، سامي إبراهيم، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، 2014م، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص 94
[9] بيتر كول، فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، أوراق كارنيغي، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، أكتوبر 2012م، ص 6

إن وضع إطار قانوني شامل للحدود الليبية يستدعي تبني استراتيجية أمنية متكاملة تحدد الاختصاصات التشريعية للجيش وتؤمن مسارات التعاون الأمني المتبادل لضمان السلام والاستقرار الإقليمي[10].
وقد تفاقمت المخاطر الأمنية والقانونية داخل ليبيا ودول الجوار الأفريقي جراء الظاهرة الخطيرة المتمثلة في الانتشار المفرط للسلاح والتسرب الواسع للمعدات العسكرية خارج أطر الدولة، مما أتاح لشبكات غير رسمية ومجموعات مسلحة امتلاك ترسخ عسكري يهدد وجود الدولة الوطنية ذاتها ويقوض فرص بناء السلام[11].
لذا، فإن التكييف القانوني لعمليات حصر وجلب وتخزين السلاح يستوجب استصدار تشريعات حازمة تُسند للقوات المسلحة صلاحية حظر حيازة السلاح الثقيل والمتوسط، وجعل استخدامه حكراً على أجهزة الدولة النظامية لحماية السلم والأمن الأهلي[12].
ويتوافق هذا التوجه التشريعي لحظر وتفكيك الأسلحة وتأمين الحدود مع المقاصد العامة والمبادئ التي نصت عليها المواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة والمستندات ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين؛ إذ تؤكد هذه المبادئ أن فرض الاستقرار ومنع انتشار السلاح وإعادة بأس الدولة هي الشروط الحاكمة لإتمام عمليات بناء السلام ومنع تجدد الصراعات المسلحة[13].

المطلب الثاني: التكييف التشريعي لإدارة النزاعات، وتفكيك المليشيات، ودعم المصالحة الوطنية

إن الانتقال من بيئة النزاع المسلح إلى بيئة السلام المستدام يتطلب تبني سياسات حاسمة ومدروسة تشريعياً لتفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة خارج الأطر الرسمية، وإعادة تنظيم وإدماج عناصرها في مؤسسات الدولة أو القطاعات المدنية وفق معايير قانونية وأمنية دقيقة) برامج تفكيك السلاح والإدماج وإعادة التأهيل ولا يمكن تحكيم هذه العملية بنجاح إلا بوجود مؤسسة عسكرية موحدة ومتماسكة، تمتلك الشرعية والقدرة التنفيذية للتعامل مع هذا الملف المعقد، وتوفر الغطاء الأمني اللازم لإنجاح العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية[14].
تستدعي معالجة أزمات ما بعد النزاع المسلح في المجتمعات التعددية—والحالة الليبية في مقدمتها—تجديد الإنسان وتطوير البيئة الاجتماعية والقانونية لإزالة آثار الصراع وتفكيك بنى العنف، من خلال أطر تشريعية تدعم التنمية، وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للعناصر المسلحة قبل دمجهم في مؤسسات الدولة الرسمية[15].
كما أن معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزاع تقتضي ربط برامج السلام ببرامج التنمية الإنسانية الشاملة؛ حيث إن غياب الفرص الاقتصادية وانعدام الاستقرار يمثلان المورد الرئيسي لاستقطاب الشباب نحو المليشيات المسلحة.
ومن ثم، فإن سن تشريعات وطنية تدعم التنمية وتوفير الحياة الكريمة يعد عنصراً مكملاً لدور القوات المسلحة في فرض الأمن الداخلي واستقرار السلام[16]
وعلى المستوى السياسي والدولي، عانت مسارات حل الصراع الليبي من تعقيدات متعددة ارتبطت بضعف آليات الوساطة وتضارب المبادرات الدولية والمحلية، فضلاً عن حالة عدم الثقة المتبادلة بين الأطراف المتصارعة، كما ظهر جلياً في تحديات تنفيذ الاتفاقات السياسية كأتفاق الصخيرات والمبادرات اللاحقة[17].
إن هذا الانقسام يفرض أهمية النص قانونياً ودستورياً على حياد القوات المسلحة واحترافيتها، وتحديد أدوارها كأداة تنفيذيّة لحماية آليات الاتفاق السلمي والوساطة الوطنية والدولية دون الاصطفاف مع أي طرف سياسي[18].

---

[10] فريدة حموم، مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة، ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، العدد 14، المجلد الثاني، 2020م، ص 48
[11] منصر، جمال، بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 13، 2015م، ص 41
[12] عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مقال منشور بتاريخ 21 أكتوبر 2014م، مركز الجزيرة للدراسات، ص 3
[13] موقع الأمم المتحدة، صون السلم والأمن الدوليين، https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/maintain-international-peace-and-security/index.html)
[14] عبد السلام، زرورال، عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر، 2010م، ص 98
[15] علاق، جميلة، تجديد الإنسان في واقع ما بعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 3، 2018م، ص 52
[16] سعداوي، مهدي، وبلخيري، فاروق، دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 10، 2018م، ص 114
[17] عمر، خيري، ليبيا أمام نقطة بداية لتسوية سلمية مشوبة بـ أزمة ثقة اتفاق الصخيرات: تحديات داخلية وخارجية، صحيفة العربي الجديد، العدد 479، 2015م، ص 4
[18] علي، خالد حنفي، معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي، السياسة الدولية، العدد 203، 2016م، ص 78

من جانب آخر، تُظهر تجارب مقارنة في إدارة النزاعات وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد الصراع مثل تجارب ليبيريا وسيراليون والسلفادور أن إنجاز عمليات السلام يتوقف على قدرة الدولة والأمم المتحدة على دمج القوات المسلحة ضمن مخطط تشريعي يوازن بين فرض العدالة وتطبيق القانون وبين آليات إدماج المسلحين وتأمين المصالحة[19].
تؤكد الدراسات والأدبيات المستقرة في بناء السلام أن مرحلة ما بعد النزاع تتطلب حوكمة واسعة النطاق تشمل إعادة صياغة المفاهيم الأمنية والعسكرية، وتوفير الأطر القانونية التي تسمح بتطبيق مبادئ العدالة الانتقالية وتسهيل التحول المؤسسي لتكون المؤسسات المسلحة ضامنة لا مهددة للسلام السلمي والاجتماعي[20].
و يتضح أن برنامج حل النزاعات وبناء دراسات السلام يتطلب إقامة شراكة متكاملة بين القانون الوطني والبرامج الأمنية والعسكرية، وتوفير التدريب اللازم للمؤسسات المسلحة لتطبيق تشريعات حقوق الإنسان والالتزام بالقواعد العسكرية الاحترافية خلال تنفيذ مهام السيطرة وبناء السلام المستدام في ليبيا[21].

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع الإطار القانوني لدور القوات المسلحة في تحقيق المصالحة الوطنية وبناء السلام المستدام في ليبيا، وذلك عبر تحليل الأسس النظرية والدستورية للسيادة والنظام التشريعي الحاكم للجيوش، واستعراض الواقع الأمني المعقد المتعلق بتأمين الحدود، وسيطرة الدولة على السلاح، وتفكيك التشكيلات الموازية. وأظهرت الدراسة أن الإصلاح التشريعي والمؤسسي للقطاع العسكري يمثل الحجر الزاوية لإنجاح أي مبادرة للمصالحة والتحول السلمي.

النتائج:

1. يتوقف نجاح القوات المسلحة في أداء دورها الوطني وبناء السلام على وجود دستور دائم أو إطار دستوري موحد يحدد بوضوح اختصاصات الجيش ويخضعه للرقابة والشرعية المدنية.
2. إن حماية السيادة الوطنية في ليبيا مرهونة بتأطير قانوني يمنح المؤسسة العسكرية الصلاحيات الحصرية لتأمين الحدود ومنع تسريب ونشر الأسلحة خارج الأطر الرسمية.
3. لا يمكن توفير بيئة ملائمة للمصالحة الوطنية بدون إطار تشريعي وطني ملزم ومُدعم ببرامج تنموية واجتماعية لتفكيك المليشيات وإعادة دمج العناصر غير الملوثة بدماء المواطنين.
4. تبين الدراسة أن آليات الوساطة وإدارة الصراع تتطلب تحييد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية لتكون ضامناً ينفذ مبادئ التسوية السلمية بالتنسيق مع الجهود الوطنية والدولية ذات الصلة.

التوصيات:

1. حث السلطات التشريعية على تضمين مشروع الدستور نصوصاً محددة وصارمة تنظم عمل القوات المسلحة، وتضمن حياديتها واقتصار دورها على حماية الوطن والدستور.
2. الإسراع في سن تشريع حازم ينص على تجريم حيازة وبيع الأسلحة المتوسطة والثقيلة لغير أجهزة الدولة العسكرية والأمنية الرسمية، مع وضع عقوبات رادعة للمخالفين.
3. إنشاء هيئة وطنية تتبع السلطة التنفيذية وتعمل بالتعاون مع الجيش والوزارات المعنية لوضع معايير قانونية دقيقة لإعادة هيكلة وإدماج المسلحين وتأهيلهم مدنياً وأمنياً.
4. إبرام اتفاقيات أمنية وثنائية مع دول الجوار وفق أطر قانونية تحفظ السيادة الوطنية، وتسمح للقوات المسلحة بتطوير منظومات المراقبة وحماية المنافذ البرية والبحرية.
5. تحديث مناهج التعليم والتدريب العسكري لتشمل التوعية بالقانون الدولي الإنساني وشروط ومبادئ حماية المدنيين أثناء إدارة الأزمات وإحلال السلام.

---

[19] كرازدي، إسماعيل، وصالحي، نصير، إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 5، 2015م، ص 89

[20] غيث، مي عبد الرحمن محمد، دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية دراسة الحالة السلفادور (1992-1996)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019م، ص 134

[21] الصمادي، زياد، حل النزاعات برنامج دراسات السلام، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010م، ص 63

المراجع

1. الخزندار، سامي إبراهيم (2014) إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة.
2. سعدواي ، مهدي. بلخيري، فاروق (2018) دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 10
3. الصمادي، زياد، حل النزاعات برنامج دراسات السلام، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.
4. https://www.un.org/ar/sections/what-we- صون السلم والأمن الدوليين، موقع الأمم المتحدة do/maintain- international-peace-and-security/index.html
5. عبد السلام، زرورال (2010) عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر.
6. علاق جميلة (2018) تجديد الإنسان في واقع ما بعد الصراعات المسلحة في المجتمعات التعددية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، عدد 3
7. علي، خالد حنفي (2016) معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي، السياسة الدولية، عدد 203.
8. عمر ، خيري (2015) ليبيا أمام نقطة بداية لتسوية سلمية مشوبة بـ أزمة ثقة اتفاق الصخيرات : تحديات داخلية وخارجية، صحيفة العربي الجديد، العدد 479
9. غيث، مي عبد الرحمن محمد (2019) دور الأمم المتحدة في بناء السلام بعد انتهاء الحروب الأهلية دراسة الحالة السلفادور (1992-1996، المركز الديمقراطي العربي برلين.
10. كرازدي، إسماعيل صالحي، نصير (2015) إدارة النزاع وحوكمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، عدد 5.
11. منصر، جمال (2015) بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات المضامين والنطاقات، دفاتر السياسة والقانون عدد 13.
12. عبد الرحمن (حمادة محمد عطية) المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية، بدون طبعة، 2006 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات القاهرة.
13. عبد الله (عبد الغني بسيوني النظم السياسية، ط4، 2002، منشأة المعارف، الإسكندرية.
14. عطوان خضر عباس السيادة دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والأمم المتحدة للعام 2008م، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية العدد 32 خريف 2011م.
15. عمران (ماجد) السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 ، العدد الأول 2011م.
16. ليلة (محمد كامل : النظم السياسية الدولة والحكومة، بدون طبعة 1969م دار النهضة العربية القاهرة.
17. نعمة (عدنان السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر، بدون طبعة 1978م، بدون ناشر، بيروت.
18. حمادة محمد عطية عبدالرحمن، المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي الحالة المصرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، القاهرة، 2006، ص 10.
19. - بيتر كول، فوضى خطوط الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، أوراق كارنيغي، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، أكتوبر 2012.
20. -د.فريدة حموم، مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة، ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، وزارة الدفاع الجزائرية، العدد 14 المجلد الثاني، 2020، ص 48.
21. عبيد إميجن، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مقال منشور بتاريخ 21 أكتوبر 2014، مركز الجزيرة للدراسات.